

المرصد : الإفراج عن الشيخ علي سلمان خطوة تصحيحية لمسار الإصلاحات في البلاد

تلقي مرصد البحرين لحقوق الإنسان موقف محكمة الاستئناف اليوم من قضية الشيخ علي سلمان بمضاجئة شديدة، حيث وللمرة الأولى منذ عام 2011 يتم رفع مدة الحكم في محكمة الاستئناف رغم كل ما شاب المحاكمة من انتهاكات عبر عنها فريق الدفاع بقوله أن المحاكمة افتقرت لمعايير المحاكمة العادلة حسب المعايير الدولية منذ اليوم الأول لانعقادها فلم تتوفر الخصوصية لفريق الدفاع في كل لقاءاته مع الشيخ كما حرّم الشيخ من حقه في عرض التسجيلات التي تدفع ببراءته في محكمة الدرجة الأولى.

إن مرصد البحرين لحقوق الإنسان يطالب بأن تتوفر معايير المحاكمات الدولية العادلة في كل انعقاد لأي محكمة لئلا يكون هناك مسبب للطعن بعدالة المحاكمات. كما يطالب بالإفراج عن الشيخ علي سلمان كونه يدعوا في خطابه إلى العمل السلمي كما أنه لم يرتكب جرماً يعاقب عليه غير ممارسته لحقه المشروع في إبداء الرأي والانتقاد باعتباره زعيماً سياسياً معارضاً لجمعية سياسية مسجلة قانونياً ومعترف بها في المملكة.

إن تغليظ العقوبة بحق الشيخ علي يأتي في وقت يطالب فيه المجتمع الدولي قبل المحلي ومنظمات حقوق الإنسان المعتبرة دولياً ومجلس حقوق الإنسان بألياته المختلفة بضرورة الإفراج عنه حيث صُنّف بأنه سجين رأي ومعتقلاً تعسفاً لممارسته العلنية لحق التعبير عن الرأي. ويأتي قرار محكمة الاستئناف معاكساً لكل التوجهات والمطالب الدولية ما يعني أن السلطة لازالت بعيدة عن الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمنظمة له.

ختاماً إن مرصد البحرين لحقوق الإنسان إذ يؤكد بمطالبته الإفراج عن الشيخ علي سلمان وجميع معتقلي الرأي والضمير فهو بذلك يدعو السلطة لأن تفي بالتزاماتها بالمواثيق والعهود الدولية التي وقعت وصادقت عليها في مجال حقوق الإنسان، ويعتبر الإفراج خطوة تصحيحية لمسار الإصلاحات الحقوقية في البلاد.

مرصد البحرين لحقوق الإنسان

٣١ مايو ٢٠١٦

مملكة البحرين